التسوية السياسية
كآلية لإدارة الصراع العربي الصهيوني *

أ. عرفات موسى الهور **

* تاريخ التسليم: ٦/ ١٠/ ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٣م.
** جامعة الملك محمد الخامس/ سلا/ الرباط/ المغرب.

ملخص:

شكلت استجابة الجانب الفلسطيني للضغوط العربية والدولية، بموافقته على التفاوض بشكل مباشر مع الكيان الصهيوني بغية التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، منعطفاً أساسياً في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، ونمط سلوك الأطراف المتعاطية معه؛ ومنحنى في الفكر الثوري الفلسطيني الذي طالما كان رافضاً لفكرة القبول بالعملية السلمية كحل لإدارة الصراع العربي الصهيوني.

وشكل توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، خروجاً عن المسار العام لنهج مؤتمر مدريد، بتقديم المفاوض الفلسطيني المزيد من التنازلات لصالح الطرف الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق باستبعاد تطبيق قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان الحقوق الفلسطينية الرئيسية: القدس، واللاجئين، والعودة لحدود ٦٧.

وبالرغم من التزام السلطة الفلسطينية المنبثقة عن هذا الاتفاق عام ١٩٩٤ بتطبيق المقتضيات كافة التي جاءت بها بنود هذا الاتفاق، كالجوانب الأمنية، وتعديلها للميثاق الوطني الفلسطيني؛ استمر الجانب الإسرائيلي في استراتيجيته الأحادية القائمة على تغيير الواقع بفرض واقع جديد على الأرض، من خلال تنفيذ مخططاته الاستعمارية والتوسعية في الأراضي الفلسطينية.وباندلاع الانتفاضة الثانية "الأقصى" دخلت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نفقاً مسدوداً يصعب الخروج منه ليعرف بذلك النظام السياسي الفلسطيني مجموعة من التحولات على المستوى البنيوي والوظيفي، وانقساماً في الإرادات الفلسطينية بين مؤيد لاستكمال طريق المفاوضات، وبين معارض ورافض لها.

Political Settlement as a Mechanism for Managing the Arab- Zionist Conflict

Abstract:

The positive response of the Palestinians to the Arab and international pressure to negotiate with the Zionists in order to reach a political solution of the Palestinian issue was seen as a breakthrough in the Arab- Israeli conflict. It has not only changed the behavior of all parties of the conflict, but it also changed the Palestinian revolutionary thought that had always rejected the idea of a peaceful solution of the Arab- Zionist conflict.Thus, the signature of the Oslo Accords in 1993 was considered as a deviation from the principles of the Madrid conference because the Palestinians gave the Israelis further concessions in freeing the Israelis from the application of the U.N.resolutions that had aimed at ensuring the basic rights of the Palestinians namely: Jerusalem issue, refugees rights and the return to 1967 borders.

In spite of the Palestinian Authority's commitment to implement all the requirements of 1994 treaty including the security measures and the amendment of the Palestinian National Charter, the Israeli government carried on its unilateral strategy by imposing new realities on the ground through the implementation of its colonial and expansionary strategies in the Palestinian territories.

After the outbreak of the Second Intifada (Al- Aqsa Intifada) , the Palestinian- Israeli negotiations got into a deadlock.Consequently the Palestinian political system has known a set of transformation on the structural and functional levels dividing the Palestinians into two categories, the proponents of the negotiations process to reach a solution on the one hand, and those who are against this way, on the other hand.

مقدمة:

أثرت مجموعة من المتغيرات الدولية على طبيعة التعاطي مع الصراع العربي– الإسرائيلي، وبخاصة القضية الفلسطينية.ودفعت الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للدخول في عملية التسوية السياسية بعد أن كانت مرفوضة من قبل الطرفين وعلى وجه التحديد الطرف الفلسطيني.هذه العوامل بدورها أثرت على الفضاء السياسي للنظام السياسي الفلسطيني، وعلى ملامح هذا النظام وشكله ووظائفه وبنياته، وعززت من توجهه نحو التسوية.وعلى الرغم من تكاثر مشاريع التسوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنها لم تفض إلى حل للصراع وباءت جميعها بالفشل، رغم تعدد الأسباب والدوافع التي أدت بكلا الأطراف إلى الدخول في عمليات التسوية السياسية.(المبحث الأول)

أما الانعكاسات السياسية لعمليات التسوية فلا يمكن حصرها، إذ تجاوزت أطراف النزاع لتشمل المنطقة الإقليمية والدولية، وعلى أثرها تسارعت الدول العربية في الدخول بعملية التسوية مع الاحتلال، والتي بموجبها أعطت الضوء الأخضر للكيان الصهيوني للدخول إلى قلب الدول العربية وفك عزلتها التي كانت محاصرة بها، قبل اتفاق أوسلو الذي يعدّ بداية التطبيع مع الكيان الصهيوني.(المبحث الثاني)

١ـ أهمية الدراسة:

يتمحور الموضوع الأساسي لهذه الدراسة حول التسوية السياسية على اعتبارها آلية من آليات إدارة الصراع العربي الصهيوني.وتكمن أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها الكشف عن الأسباب المؤدية إلى فشل مشاريع التسوية كافة لحل الصراع القائم، إذ تم التركيز في التحليل على بعض المنطلقات المفاهيمية لعلم إدارة الصراع، من أجل كشف الخلل المتمثل في سوء استخدام علم إدارة الصراع، واقتصارها على آلية التسوية، ومن أجل فهم أعمق للكيفية التي أدير بها الصراع العربي الصهيوني من قبل الأطراف الداخلة فيه والمتداخلة به على المستويات المحلية والإقليمية والدولية كافة، تقتضي الضرورة الرجوع إلى بعض المتغيرات الحاصلة في المنظومة الدولية لمعرفة أثرها في حركية التوجه نحو التسوية السياسية من أجل حل الصراع إن صح القول.

٢ـ إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير مشاريع التسوية السياسية على حل الصراع الفلسطيني الصهيوني؟ هل ساعدت في حله أو ساعدت في تعقيده؟ وما مدى تأثيرها على القضية الفلسطينية؟

٣ـ فرضية الدراسة:

ينطلق الباحث من فرضية أساسية مفادها أن فشل التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني ناتج عن عدم فهم القيادات السياسية الفلسطينية لطبيعة الصراع القائم، بالإضافة إلى عدم تبنيها استراتيجية واضحة المعالم تكون الأساس لانطلاق إدارة سليمة للصراع مع الكيان الصهيوني.

٤ـ مناهج الدراسة:

حاول الباحث من خلال الفرضيات التي طرحتها الدراسة وإشكاليتها الرئيسة وأسئلتها الفرعية، الاستعانة ببعض المناهج العلمية قصد الوصول إلى تفسير وتحليل الظاهرة محل البحث، ولقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لرصد مجموعة من الأحداث والمتغيرات التي أدت إلى اللجوء إلى التسوية السياسة، ومعرفة مدى تأثير المتغيرات والأحداث الدولية المصاحبة لتطور الصراع العربي الصهيوني على آليات إدارة الصراع.وتكمن أهمية هذا المنهج في توضيح الكيفية التي اُتخذت القرارات السياسية في مرحلة زمنية معينة، ومعرفة الظروف البيئية الدولية والإقليمية التي أدت بخروج هذه القرارات.كما اعتمد الباحث على المنهج التحليلي من أجل معرفة أصول ظهور مشاريع التسوية وأسبابها، للوصول إلى الأسباب الحقيقة وراء فشل عمليات التسوية كافة لحل الصراع الفلسطيني الصهيوني، فقد استعين بنظرية إدارة الصراع ونظرية صناعة القرار لمعرفة العوامل والمؤثرات التي تحيط صناع القرار عند إصدارهم لقرار معين، وتفيدنا هذه النظريات عند تحليلنا للكيفية التي اتخذت بها القرارات لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي.

المبحث الأول ـ مشاريع التسوية لحل الصراع العربي الصهيوني:

يحمل مصطلح التسوية في جوهره معنى إيجابياً– أي فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية.ولكن هذا المفهوم يصعب تطبيقه على القضية الفلسطينية؛ لأن التسوية بما تحمله من معانٍ كانت مرفوضة من الطرف الفلسطيني، كما كانت مرفوضة قرارات الشرعية الدولية، لاختلافها مع الاستراتيجية المتبناة من قبل المنظمة والقائمة على العمل العسكري المسلح، وهي الأساس لإدارة الصراع مع إسرائيل، وهنا لا يمكن حصر التحول الفكري للنظام السياسي الفلسطيني من فكر رافض للتسوية إلى فكر يقبل أساسياتها كافة بمدة زمنية معينة.إذ تأثر الفكر السياسي الفلسطيني بمجموعة من العوامل والمؤثرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تبلور فكر التسوية بصورته

الكاملة؛ هذه المتغيرات جعلت القيادة الفلسطينية وصناع القرار فيها يتخلون عن الإجماع الفلسطيني وعن المصلحة الوطنية العليا مقابل الدخول في تسوية سلمية للصراع القائم.

ويبقى السؤال المطروح: هل وصلت عمليات التسوية إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو اصطدمت بطريق مسدود في ظل المتغيرات الدولية؟ وما العوامل التي دفعت بالجانب الإسرائيلي إلى الدخول في عملية التسوية؟ وما مضامين هذه المشاريع؟ وما تأثيرها على القضية الفلسطينية؟ وإلى أين وصلت عمليات التسوية لحل الصراع؟ .

المطلب الأول ـ عوامل وأسباب الدخول في عملية التسوية:

إن واقع عمليات التسوية حاضرة منذ بداية الصراع العربي– الإسرائيلي ولا يمكن حصر التحول الفكري نحو التسوية بفترة زمنية معينة.فقد برزت القضية الفلسطينية كأبرز محاور الجدل الفكري، وأخذت مستويات متعددة عقائدياً وأيديولوجياً، وبقيت الرؤية العامة تدعو إلى تحرير فلسطين، وتفكيك الدولة الصهيونية؛ كما أدركت الحركة الفلسطينية بدورها أن الوجود الصهيوني في فلسطين أصبح شيئاً طبيعياً ومسلماً به، ولكن لم تصل هذه الأفكار إلى مرحلة الاقتناع والتسليم بالوجود الإسرائيلي إلا بعد هزيمة يونيو١٩٦٧.[١]

هذه التحولات التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الفكري، من فكر رافض للعملية السلمية إلى فكر ينهج العمل السياسي، لم يكن قاصراً عليها، بل غمرت منطقة الوطن العربي كأساس وآلية لإدارة الصراع مع الصهيونية من أجل حله، وقائمة على التطبيع مع هذا الكيان على المستويات كافة؛ وكانت بداياتها باتفاقية فض الاشتباك واتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية.أما سياسة الأردن في هذه الفترة فكانت واضحة بعد أن أُخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من أراضيها وقُمعت في أيلول الأسود؛ أما النظام السوري فقد اتسمت سياسته– كما وصفها أحد الباحثين "بالاسترخاء" في مواجهة "إسرائيل" مع استمالة الطرف الفلسطيني لخدمة مصالحه كورقة ضاغطة في الصراع العربي الإسرائيلي.[٢]

هذه العوامل وغيرها، أثرت بدورها على صانعي القرار في منظمة التحرير وأصبحت الأفكار تتغلغل حول التوجه إلى التسوية السياسية، بعد أن تبين لديهم صعوبة تطبيق استراتيجية التحرير في ظل تباعد وتخبط الإرادة العربية وسياساتها لدعم القضية الفلسطينية، وأصبح فكر التسوية أقرب من الفكر الثوري لحل القضية الفلسطينية في عقلية

قادة المنظمة.يقول الدكتور إبراهيم أبراش في هذا الجانب "إن التفكير بالتسوية السياسية عند قيادة المنظمة يعود إلى عام ١٩٧٠ عندما تم طرح الدولة الديمقراطية العلمانية".[٣]

في هذه النقطة نقول إن فترة تبلور الفكر السياسي الفلسطيني نحو التسوية يعود إلى ما بعد حرب ١٩٦٧، وتداعي نتائجها على المستوى العربي والفلسطيني.لذلك أصبحت الحلول الواقعية في فكر منظمة التحرير أكثر ترسخاً مع قناعتها بصعوبة الاستمرار في ظل الأهداف المرسومة لديها حول تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني، مما أتاح لبروز بعض التيارات المنادية بنهج الحلول الأكثر واقعية، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية التي رفعت بدورها شعار "الهدف" والمتمثلة في حركة فتح، والتي تعدّ إحدى ركائز منظمة التحرير في يناير عام ١٩٦٨ والمنادية "بالدولة الديمقراطية العلمانية"، تلك الدولة يعيش في ثناياها "المسلمون واليهود والمسيحيون على قدم المساواة ويتم فيها الاعتراف بفكرة القومية اليهودية، ويحقق الإسرائيليون الذين يقبلون العيش فيها ذواتهم كأفراد متساوين مع غيرهم من كل الجوانب".

إلى جانب ذلك، دعا أحد التيارات الناشئة في الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الضفة وغزة، واتهموه آنذاك "بالخيانة" مع تبرير هذا الموقف في كون هذه الدولة إذا نشأت في ظل الاحتلال ستكون ناقصة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واعتبروا هذه الفكرة بمثابة الجسر للدخول والتغلغل في قلب الوطن العربي من قبل إسرائيل وأمريكا.[٤]

في هذه المرحلة عرف الفكر الفلسطيني نوعاً من الجمود نتيجة عاملين؛ الأول تمثل في أن الفكر بقي محصوراً، حتى مطلع السبعينيات في تحرير كامل الأراضي الفلسطينية ورفض جميع الحلول، والثاني أن هذا الفكر ظل غير قادر على تكوين صورة واضحة وشاملة لمصير الشعب الفلسطيني.[٥]

وبعد هزيمة حزيران برزت فكرة أن التعايش مع اليهود على أرض فلسطين أمر لا مفر منه، خاصة بعد اعتراف عدد من الدول العربية بوجود إسرائيل، إلا أن فكرة التسوية السلمية لم ترَ النور لولا مجموعة من الأحداث التي أثرت على بنية النظام السياسي الفلسطيني وطبيعته، وتم الأخذ بجدية طروح التسوية بعدما مرت منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من الأزمات والصدامات مع الجيش الأردني وفصائل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، مما أدى إلى الدفع بفكرة نهج المرحلية في النضال الفلسطيني والقائمة على التسوية السياسية، لتدخل بذلك المنظمة مرحلة جديدة بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى تونس سُميت بمرحلة التيه الثوري.[٦]

وبرزت أولى ذروة التوجه الفلسطيني نحو التسوية في مبادرة المجلس الوطني في ١٥ نوفمبر في عام ١٩٨٨ في الجزائر بقبول مبدأ قيام دولتين على أرض فلسطين كأساس للمفاوضات من أجل سلام عادل للقضية الفلسطينية.[٧] ومنذ تلك اللحظة بدأ قطار التسوية بالتسارع نتيجة التفكك العربي في هذه الفترة نتيجة الحرب بين العراق وإيران، وكذلك الاجتياح العراقي للكويت، وما تلاه من حرب الخليج التي أفرزت وضعاً عربياً ممزقاً.[٨] هذه الأجواء العامة بعد حرب الخليج كانت غير مواتية لمنظمة التحرير، نتيجة مواقفها من الحرب والداعمة لصدام حسين ورفضها إدانة غزو العراق للكويت، مما وضعها في موقف متأزم في الساحة الدولية بعد وقوف الدول العربية إلى جانب الكويت وإدانتها للغزو العراقي، وقد أثرت هذه المواقف على فلسطينيي الشتات المقيمين في دول الخليج، مما أفقدها دوراً داعماً للمنظمة فيما يتعلق بالموارد المالية، وعلى أثرها طرد الفلسطينيون من الكويت، فمن أصل ٣٥٠,٠٠٠ لم يتبقى بعد الغزو العراقي سوا ١٥,٠٠٠ شخص.[٩]

لذلك دخلت الدول العربية في عملية التسوية ومؤتمر مدريد وهي تعاني من تفكك نظامها الإقليمي جراء تتابع وتداعيات الحرب الأمريكية على العراق، وغياب الدعم السوفيتي، وتزايد الضغط على الدول العربية من قبل الولايات المتحدة إزاء إجمالي السياسات العربية، وبفعل إدارة الصراع العربي الإسرائيلي غير الممنهجة من قبل القيادات العربية والفلسطينية توقف الصراع في هذه الفترة بصورة مؤقتة، بإقرار حقوق متبادلة وإقرار السلام بين الطرفين والتعايش السلمي، وأصبحت الأطروحات المقدمة للتسوية من قبل الطرف الأمريكي للصراع العربي– الإسرائيلي قائمة على المحافظة على الكيان الصهيوني وحمايته، وما دل على ذلك الشروط المفروضة على الجانب الفلسطيني للقبول بشروط التسوية السياسية وهي: الأمن، وقف الانتفاضة، وقف أعمال العنف، بناء الثقة.[١٠]

وبعد أن نجحت الوساطة التي قامت بها الإدارة الأمريكية من أجل قيام حوار فلسطيني إسرائيلي، ممثلاً في الجانب الفلسطيني منظمة التحرير على اعتبارها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، أعلنت المنظمة قبولها قرار ٢٤٢ وإعلان دولة فلسطين إلى جانب "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين والإعلان باعترافها بإسرائيل، وبذلك أكدت الولايات المتحدة دورها الرئيس في الحفاظ على كينونة ووجود "إسرائيل" وأمنها في عملية التسوية.[١١]

لقد واصلت الولايات المتحدة جهودها من أجل الوصول إلى حل للصراع القائم، وساندت مبادرة "شامير" للحكم الذاتي (مايو ١٩٨٩) ،[١٢] وتم توجيه الجهود في هذا

الإطار، بإعادة طرح ما جاء في كامب ديفيد، وجعل الحوار ينتقل من فكرة الدولة إلى حكم ذاتي، وبفشل مبادرة شامير قام جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا آنذاك بالإعلان عن مبادرة تتكون من خمس نقاط من أهمها: قيام حوار بين وفد فلسطيني إسرائيلي.وقبلت المنظمة بهذه المبادرة نتيجة تزايد الضغوطات الممارسة عليها، ووافقت المنظمة جبراً وطواعية حتى تكون مقبولة سياسياً، ودخلت أبواب التسوية وما تلاها من اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، والذي يعد أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون مع الإسرائيليين، ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي.ومن أبرز نقاطه إقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة ٥ سنوات، وفي بداية العام الثالث تبدأ مفاوضات الوضع النهائي.(١٣)

بذلك دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة في إطار التسوية السياسية مع الاحتلال الصهيوني، وبدأت موجة جديدة من إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهت باستيلاء السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة على ميكانيزم القرار السياسي الفلسطيني، وعلى مجمل آليات إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني.(١٤)

دخلت بذلك مسيرة التسوية حيز التنفيذ بعد مؤتمر مدريد وبعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣م؛ ويقول الدكتور إبراهيم أبراش في هذا الصدد أنه: "لو أردنا أن نمرحل القضية الفلسطينية أو الصراع العربي- الإسرائيلي حسب الفكر السائد اليوم بعد مرور أكثر من نصف قرن على النكبة حول طبيعة الصراع، لصنفت هذه الحقبة من مؤتمر مدريد إلى يومنا هذا بأنها مرحلة محاولة تغير في طبيعة الصراع"، (١٥) لأن هذه الفترة عرفت مجموعة من التحولات دخلت بمقتضاها القضية الفلسطينية في مسلسل من المتاهات بين الشد والجذب، وانتقلت الشرعية من شرعية نضالية إلى شرعية دولية إلى شرعية تفاوضية.

◄ ويبقى السؤال المطروح: **إلى أين وصلت مشاريع التسوية السلمية لفض الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؟ هل وصلت إلى حل للصراع القائم بالطرق الدبلوماسية، أم وصلت إلى طريق مسدود؟ هل فشلت عملية التسوية في تحقيق الحل الشامل للقضية الفلسطينية؟ أم سندخل مسلسلاً آخر ومرحلة جديدة من عمليات التسوية؟** هذا ما سنحاول توضيحه في هذه الفقرة تحت عنوان فشل عمليات التسوية لأن ما استوضح من خلال قراءة عمليات التسوية القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كافة من مدريد إلى يومنا كلها باءت الفشل.(١٦)

المطلب الثاني ـ فشل عمليات التسوية السياسية:

جاء اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات من أجل وضع حل للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وقد قام على هدفين، الأول: إنشاء حكم ذاتي فلسطيني خلال خمس سنوات وجرى تمديدها إلى سبعة، والثاني: إجراء مفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم والنهائي وتشمل الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه.[١٧]

وكان التصور الفلسطيني للحكم الذاتي الناشئ يشمل جميع أراضي الضفة الغربية باستثناء المستوطنات ومعسكرات الجيش أي ما يقارب ٩٠٪،[١٨] إلا أن هذا الحكم الفلسطيني باء بالفشل نتيجة سياسة التقسيم التي اتبعتها الإدارة الإسرائيلية، مما أدخل اتفاق أوسلو في سرداب مغلق وفي نكسة جديدة بعد المفاوضات.هذه النتيجة كانت مرتقبة من قبل معارضي أوسلو وبرهنوا معارضتهم على أساس، أن العلاقة بين إسرائيل والمنظمة لم تستند على اعترافات متبادلة وبحقوق متساوية.

ويمكن القول إن فشل اتفاق أوسلو كانت نتيجة اختلاف المفاهيم أي مفاهيم التسوية فلسطينياً وإسرائيلياً، وكذلك التعنت الإسرائيلي، واستخدام سياسة التصعيد على الشعب الفلسطيني، وغياب الأهداف النهائية لمنظومة أوسلو بشأن قضايا الوضع النهائي.

أما النكبة التي جاءت على الشعب الفلسطيني تتمثل في كامب ديفيد الثانية، والتي عرض فيها تصور للتسوية السياسية الدائمة والقائمة على اقتسام الضفة ومدينة القدس، ومنطقة الأغوار دون البحث في القضية الفلسطينية، وتم رفض هذه المساومة من قبل الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات فأدت إلى سقوط الورقة الثانية لاتفاق أوسلو.

ورد الفلسطينيون على هذا الأفق المسدود في المفاوضات، وعلى التعنت الإسرائيلي بانطلاق الانتفاضة الثانية، واتهم آنذاك الرئيس الفلسطيني بالإرهاب وزعمت إسرائيل وأمريكا مجتمعتين على أنه لم يتبقَّ أي شريك أهلاً للتفاوض معها.وبهذه الظروف المشحونة بين الطرفين سمحت حكومة باراك لشارون بالقيام بزيارة للمسجد الأقصى لتأكيد سياستها بالتمسك بالحرم القدسي؛ فبذلك يتأكد استمرارية الصراع وفشل كافة العمليات السياسية، ويتبين حقيقة الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية بشكل خاص ومن فهمها للصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.[١٩]

نتيجة لما سبق، انطلقت انتفاضة الأقصى على أثر هذه المساومات، وتوقفت بدورها عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، إلى أن دفعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الولايات المتحدة للدخول مرة أخرى في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،[٢٠] وجاء ذلك في خلال خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢١ يونيو ٢٠٠٢ بقوله "إن الولايات المتحدة

ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط وأنها على استعداد لفتح طريق من المفاوضات لحل الصراع العربي الإسرائيلي".(٢١)

طرحت بذلك تسوية جديدة للصراع الدائر في الشرق الأوسط، سميت "بخارطة الطريق" نتيجة لفشل اتفاقية أوسلو، فجاءت خارطة الطريق بمسارات ومراحل زمنية واضحة ومواعيد لتحقيق الأهداف ومقاييس للإنجاز، بهدف إحراز الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خطوات متساوية في جميع الميادين متفق عليها: السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، وكذلك في مجال بناء مؤسسات السلطة تحت رعاية اللجنة الرباعية.

وتبدأ المرحلة الأولى باتخاذ إسرائيل الخطوات الضرورية كافة للتطبيع مع الفلسطينيين، من خلال انسحابها من المناطق التي احتلتها بعد ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وتخفيف الضغوطات على الشعب الفلسطيني، وإزالة الحواجز والرجوع إلى ما كان عليه قبل ذلك التاريخ.(٢٢) وبنجاح ما اتفق عليه في المرحلة الأولى تبدأ مفاوضات المرحلة الثانية بتركيز الجهود على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود وبمواصفات سيادية مؤقتة، تستند على دستور جديد كطريق لتسوية الوضع الدائم.أما المرحلة الثالثة والأخيرة يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل حول موضوع الوضع النهائي لينتهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عام ٢٠٠٥ عبر تسوية بين الطرفين مرتكزة على قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٨٣، ١٣٩٧،(٢٣) وينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ويشمل هذا الاتفاق حلاً عادلاً لمسألة اللاجئين.(٢٤)

وتعدّ خارطة الطريق مشروعاً لسلام مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، يختلف عن اتفاق أوسلو الذي يعدّ اتفاقية نوعية ذات بعد استراتيجي تم الاتفاق عليه واعتماده، وعلى أساسه سيتم إنشاء سلطة حكم ذاتي في فلسطين المحتلة، وبناء مؤسساتها الأمنية والقضائية والإدارية ورسم الحدود للنظام السياسي الفلسطيني.أما خارطة الطريق فجاءت نتيجة توقف عملية السلام ما بين الطرفين على نحو ما يزيد عن عامين لفشل مفاوضات كامب ديفيد ٢، واشتعال الانتفاضة الثانية نتيجة لدخول شارون المسجد الأقصى، **وبالرغم من محاولات الطرفين للوصول إلى حل للصراع إلا أن خارطة الطريق عاقتها –وما زالت– مجموعة من العقبات والتحديات التي تحول دون تطبيقها ومن أهمها:**

♦ تتسم الخارطة ذاتها بعدم التوازن في توزيع الواجبات فيما بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتنحاز بالدرجة الأولى للطرف الإسرائيلي.وقد أولت الأمن لإسرائيل منذ البداية على حساب أمن الفلسطينيين، وكررت نفس الإشكالية التي وردت

في اتفاقية أوسلو من خلال دعوتها لإقامة دولة غير محددة المعالم، مع عدم وجود التزام أمريكي بالضغط على إسرائيل.

♦ تأجيل مسائل أساسية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات إلى المرحلة النهائية، أي القفز من فوق التضحيات الفلسطينية وآخرها انتفاضة الأقصى، والعودة مرة أخرى إلى الحلقة المفرغة، العودة إلى البداية.

♦ إن خارطة الطريق لا تصطدم مع منطلقات المشروع الإسرائيلي للتسوية، فهي لا تريد حكم للفلسطينيين بل تريد أن يحكم الفلسطينيين أنفسهم ليزول عنها عبء كبير وهو الظهور أمام العالم كدولة محتلة، ولكن هذا الحكم يخلو من السيادة.(٢٥)

ألقت خارطة الطريق التزامات على السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تنفذها، مما يجعلها أمام بوابة الضغوطات الدولية.كما أن سياسة شارون في هذه الفترة اتسمت بالعدوانية على الشعب الفلسطيني، وبهذا تكون إسرائيل قد نجحت في إخضاع خارطة الطريق إلى مفاهيمها وسياستها لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، من جانب واحد أي جانبها وإخراج الشريك الفلسطيني خارج اللعبة وهذا ما تبرهن من خطة الانسحاب من قطاع غزة.

وبعد فشل عمليات التسوية السلمية بين الجانبين وانتهاء التسوية إلى طريق مسدود منذ مؤتمر مدريد ودخولاً بأوسلو وخروجاً بخارطة الطريق فلم تأت بحل للصراع ولكن ماذا بعد؟ هل انتهى مسلسل التسوية بعد خارطة الطريق؟ .

بعد انسداد المفاوضات ما بين الجانبين وتسارع الأحداث في الأراضي الفلسطينية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وصولاً بالانتخابات الرئاسية والتشريعية وفوز حركة حماس ودخول مرحلة جديدة على مسار الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي؛ ونتيجة لهذا الانسداد في عملية التسوية جاء مؤتمر أنابولس لوصل مراحل "مسلسل التصفية" على القضية الفلسطينية وليس التسوية، واستند هذا المؤتمر على قواعد خارطة الطريق وأسسها وبالذات المرحلة الأولى التي تقوم على تفكيك "المنظمات الفلسطينية"، أي هذا المؤتمر جاء لإنعاش مفهوم الأمن الإسرائيلي فقط لا غير.ونجده لم يأت بجديد على ما جاءت به خارطة الطريق فما هو إلا إنعاش للمفاوضات وترسيم لحدود الكيان الصهيوني.

ويبقى مسلسل التسوية جارياً إلى ما لا نهاية دون الخروج بحل للصراع وإقامة الدولة المنشودة.ويبقى الطرف الفلسطيني والقضية الفلسطينية تدور في حلقة من المفاوضات المفرغة.

وتتمثل خطورة التسوية السياسية في مسألتين:

- **الأولى:** تغييب المعالم الأساسية والبرامج السياسية للتحرير الكامل، وتمييع الأهداف الأساسية والاستراتيجية للمشروع الوطني الفلسطيني، ليحل محله الركض وراء سراب مشاريع التسوية التي اتخذت أشكال مختلفة لتقود في النهاية إلى تصفية القضية الفلسطينية كما يجري الآن.
- **الثانية:** تحويل الصراع العربي الصهيوني إلى مجرد نزاع يمكن حله سلمياً وفق الشروط والتسوية الأمريكية والصهيونية.

المبحث الثاني ـ الانعكاسات السياسية لمشاريع التسوية:

إن تسارع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني للدخول في عمليات التسوية السياسية، أنتج لنا مجموعة من الانعكاسات كانت أولها داخلية أي على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وثانيا إقليمية ودولية، وهذا يرجع إلى أهمية ومحورية القضية الفلسطينية في المنطقة.بالإضافة إلى سياسة التطبيع الذي منح للاحتلال الإسرائيلي فرصة الدخول إلى قلب الدول العربية، وفتح أسواق حرة مع الدول العربية.ولكن ما مدى تداعيات عمليات التسوية على القضية الفلسطينية؟ وعلى المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى مستقبل النظام السياسي في ظل تنامي عمليات التسوية وتكاثرها؟ .

المطلب الأول ـ انعكاسات التسوية السياسية على القضية الفلسطينية:

من خلال ما تبين من دراسة مشاريع التسوية السلمية التي مر بها الصراع العربي الصهيوني، وبخاصة جوهر الصراع "القضية الفلسطينية"، فلابد أن تكون لها انعكاسات على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وكذلك انعكاساتها على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما يبرهن على أهمية القضية الفلسطينية، ولأنها قلب التشكيل السياسي للشرق الأوسط.فتوقيع إعلان المبادئ لا يعني آثاره وانعكاساته على الأطراف الموقعة فقط، بل تجاوز ليشمل الشعوب العربية والإسلامية.

ويعدّ اتفاق أوسلو الممر الذي دخلت منه إسرائيل إلى المنطقة العربية، فقد بدأت الدول العربية في هذه الفترة بإعادة فتح قنوات الحوار مع الإسرائيليين بحجة أن الشعب الفلسطيني نال حقوقه،[٢٦] ونجحت إسرائيل بالفعل في فرض تصورها الخاص حول عملية المفاوضات والتسوية في المنطقة، فلا يهم من وجهة نظرها أن تؤدي التسوية إلى حل أو رضا الفلسطينيين، فالأهم هو صياغة وضع جديد في المنطقة.[٢٧]

ومن البديهي أن يكون لمشروع التسوية، انعكاساته على القضية الفلسطينية وعلى كيانه، فاتفاق أوسلو لم يشر إلى علاقات فلسطين مع الخارج.ففي الفقرة ٢ من المادة السادسة من اتفاق القاهرة ٤/ ٥/ ١٩٩٤، تنص على أنه لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحية في مجال العلاقات الخارجية والتي تتضمن إنشاء سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين أو ممارسة وظائف دبلوماسية.(٢٨)

في هذه الفترة، أغلقت إسرائيل جميع الأبواب في وجه الشعب الفلسطيني في حين فتحت جميع الأبواب لإسرائيل على العالم العربي والدولي.

أما ما يتعلق بقضية اللاجئين فتبين أن اتفاق أوسلو يقوم على مخطط التوطين والتأهيل ويقود إلى الوطن البديل (الأردن) ، والتهجير (لبنان) ، وهذا المخطط يستند إلى آليات تنفيذ (لجنة عمل اللاجئين، اللجنة الرباعية، وكالة الغوث) .

هذه الآليات بدأت تفعيلها وباتت تأخذ في مجالاتها أكثر ما هو إنساني إلى قضايا عملية وسياسية، فمخطط التوطين والتأهيل يتخذ ثلاثة مخاطر:

- تكريس تجزئة القضية الفلسطينية، وتقسيم الشعب الفلسطيني إلى مجموعات سكانية يجري طمس هويتها وإلغاء حقوقها الوطنية في سياق الحل التصفوي للقضية.
- شحن العلاقات الفلسطينية العربية في بلدان الشتات بعوامل التوتر والصراع، وهذا ما ينطبق على بعض البلدان ذات التوازن السياسي والسكاني الدقيق.
- تسريع عملية التطبيع العربي الإسرائيلي من خلال تصفية قضية اللاجئين والنازحين التي تشكل أحد الأوجه الرئيسية للمسألة الوطنية الفلسطينية.(٢٩)

لقد أخفقت جميع المحادثات في وضع حل لقضية اللاجئين، وبقيت قضية المبعدين وفاقدي الهوية دون حل جذري، وترسخت السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى توطين اللاجئين في أماكن وجودهم أو البحث لهم عن مناطق جديدة، رغم أن قرارات الشرعية الدولية أكدت على ضرورة وجود حل لقضية اللاجئين إلا أنه أغفل في مشاريع التسوية.

أما السيادة فقد ارتبطت بالاستيطان والتوسع الإسرائيلي على حساب الأرض والسيادة الفلسطينية، مما أدى إلى انعكاس هذه الوضعية على القضية الفلسطينية وعلى النظام السياسي الفلسطيني؛ فمنذ اتفاق أوسلو إلى اليوم تناقصت السيادة الفلسطينية بفعل تزايد عمليات الاستيطان والتوسع لخلق وقائع جديدة على الأرض، هذه السياسة أدت إلى زيادة العبء على المفاوض الفلسطيني من أجل تفكيكها ومع زيادة التصلب في الموقف

الإسرائيلي ستتجه السياسة الفلسطينية من مواجهة القضايا الأساسية إلى مناقشة وحل قضايا مرحلية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الضغوطات الداخلية ومنظمات المستوطنين والمتشددين، فأكثر من مرة برهن ملف الاستيطان أنه عقبة في طريق تطبيق استحقاقات التسوية.(٣٠)

أما بالنسبة إلى واقع ومصير القضايا المصيرية في هذا الاتفاق، فكانت انعكاساتها سلبية نتيجة تأجيل هذه القضايا إلى المراحل النهائية ومنها القدس والتي من المفترض أن تبقى دون أي تغيير يشملها من جانب واحد، وبذلك ينجرف المفاوض الفلسطيني في المخططات الصهيونية من أجل ترسيخ استيطانها على الأرض، ويعطي للكيان الوقت لاستكمال مشاريعه الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

ولقد عمدت إسرائيل إلى فصل مدينة القدس عن مناطق الضفة الغربية وضمها تحت ما يسمى "القدس الكبرى"، مع العمل على زيادة التوسع العمراني في القدس من خلال مصادرتها للأراضي، والترخيص بإنشاء مبانٍ جديدة للمستوطنين اليهود.

وبالرجوع إلى الإحصائيات حول الأراضي التي صودرت منذ توقيع اتفاقية أوسلو فتقدر بـ (٣٧٠٦١) دونماً، وبذلك تكون إسرائيل سيطرت على ما يقارب ٧٩٪ من مساحة القدس وهي استكمال لما يسمى في الأهداف الإسرائيلية (مشروع القدس الكبرى) ، ومع وصول نتنياهو إلى الحكم عام ١٩٩٧ قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة مستوطنات جديدة في "جبل أبو غنيم" شرق القدس.

أما القرار الثاني فجاء بعد مصادقة الحكومة على إقامة بلدية القدس العظمى بخطة معدة من قبل بلدية القدس ووزارة الداخلية الإسرائيلية تضم من خلالها عدد من المستوطنات منها: مستوطنة معالية– أدونيم، ومستوطنة جعفات زئيف، وبيت أيلن، هذه المتغيرات وغيرها إلى أن تتم المرحلة الأخيرة للتفاوض على القدس ستكون مجمل الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية، وبذلك رسخت أوضاعاً جديدة على الأراضي من الصعب إزالتها.

وعلى المستوى الأمني، فقد أقرت اتفاقية أوسلو وما بعدها من الاتفاقيات بمفهوم الأمن الإسرائيلي قبل الأمن الفلسطيني أو مبدأ الأمن المتبادل بين الطرفين، وقد ألزم اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية والشرطة المقامة بالقيام بالمهمات التي عجز عليها الأمن الإسرائيلي، وأبرز هذه المهمات التصدي للمقاومة ونزع سلاحها وتفكيك خلاياها، حيث تعهد الجانب الفلسطيني بموجب الاعتراف المتبادل، والاتفاق باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية ليس لمنع العمليات ضد العدو الإسرائيلي فقط، وإنما لمنع أي تحريض أو أي حملات دعائية ضد إسرائيل.

وقد ترتب على ذلك نقل العبء الأمني من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني، وهذا ما أدى إلى احتمال المواجهة بين الفلسطينيين أنفسهم، ومما زاد هذا التوتر زيادة معارضي اتفاق أوسلو واستحقاقاتها، وهذا الاحتمال من الممكن أن يحصل في حالة إصرار السلطة الفلسطينية على تطبيق بنود الاتفاق الأمني وملاحقه حرفياً، وهذا ما ترمي إليه إسرائيل.[٣١]

أما على المجال الاقتصادي، فقد أكدت اتفاقية أوسلو على تجديد التزاماتها بتعزيز العلاقات الاقتصادية ودعم التنمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتم الاتفاق على ترتيبات تُقام بمقتضاها منطقة صناعية في قطاع غزة وبناء وتشغيل المطار الدولي وتشغيله فيها، والميناء، وكان لزاماً أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تدشين حوار اقتصادي استراتيجي بين الجانبين بغية تعزيز شراكتها الاقتصادية، انطلاقا من هذا الهدف، يبدأ الجانبان في النظر في قضايا مهمة مثل ضرائب المشتريات الإسرائيلية والتعاون في مكافحة جرائم السرقة، والتعاون في موضوع الديون الفلسطينية.[٣٢]

أما ما يتعلق بانعكاسات مشروع التسوية على الطرف الإسرائيلي، فكان لهذا الاتفاق أثر كبير في كسر العزلة على إسرائيل.وانعكاساتها تتمثل في:

- وقف الانتفاضة التي أرهقتها على المستويات كافة.
- إظهار إسرائيل على أنها دولة محبة للسلام ووصف سياستها بالعادلة.
- بقاء موضوع المستوطنات والحدود والقدس والمياه تحت السيطرة الإسرائيلية وتأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي.
- إشراف إسرائيل على الأمن الداخلي والتجارة الخارجية.
- إكساب إسرائيل شرعية جديدة على الصعيد العربي، حيث قامت بعض الدول العربية بفتح أبوابها أمام المنتجات الإسرائيلية وإنهاء المقاطعة مع إسرائيل.[٣٣]

يعني هذا، أن انعكاسات التسوية كانت مؤثرة على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى توضيحها للسياسة الإسرائيلية القائمة على سياسة الأمر الواقع.

المطلب الثاني ـ انعكاسات التسوية على بنية النظام السياسي القائم:

على أثر تعنت الجانب الإسرائيلي في تنفيذ ما اتفق عليه، وتنازل الطرف الفلسطيني عقدت اتفاقية القاهرة لوضع الحدود الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا ووضع الترتيبات الأمنية لذلك، وبذلك بدأ دخول أفراد الشرطة الفلسطينية وأدى أعضاؤها اليمين الدستوري في ٥ تموز ١٩٩٤.[٣٤] وكان من المفترض أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى

انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المتفق عليها إلا أن ما تم النص عليه هو إخلاء الجيش الإسرائيلي من جميع المواقع المأهولة بالسكان مع احتفاظها بحرية الحركة داخلها والعودة إليها في أي وقت، أي أصبحت السلطة الفعلية على الأرض تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي.[٣٥]

وقد اُتفق على توسيع صلاحيات السلطة في المدن الفلسطينية بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاقية، إلا أن إسرائيل ربطتها بمدى تقدم السلطة في القضاء على المقاومة والمعارضة في الداخل، وبعد أن تم ما أرادت ونجحت السلطة في ذلك، وقع اتفاق أوسلو ٢ (اتفاق طابا) ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥.[٣٦]

وبذلك اتفق على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ) ، (ب) ، (ج) ، تخضع المنطقة (أ) للإشراف الإداري والأمني للسلطة الفلسطينية، أما المنطقة (ب) فتخضع إدارياً للسلطة والأمن يبقى تحت يد إسرائيل والسلطة في الوقت نفسه، وتبقى المنطقة (ج) تحت الإشراف الأمني والإداري لإسرائيل،[٣٧] والتي شكلت حوالي ٧٠٪ من الضفة الغربية، كما وضعت إسرائيل شروطاً أمنية جديدة على السلطة الوطنية.وكما يقول الدكتور محسن صالح بوصفه لهذه المناطق على أنها: " كالجزر المحاصرة في بحر أمني إسرائيلي– وتحول الاحتلال الإسرائيلي إلى نوع من الاستعمار النظيف إذ أوكلت المهمات المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنيا وجمع الضرائب وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة بينما تولى هو التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى يطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء، ويخضعها لشروطه".[٣٨]

إن مجمل ما حصلت عليه السلطة الفلسطينية الناشئة من وراء هذه الاتفاقية هو بمثابة حكم ذاتي مدني الطابع على مساحة تقارب ٤٪ من المساحة الكلية لفلسطين، ومع حلول الانتخابات في إسرائيل أعاد الجيش الإسرائيلي الانتشار في خمس مدن رئيسية ورفضت الانسحاب منها،[٣٩] ومع فوز حكومة الليكود برئاسة نتنياهو نتيجة لطرحه مشروع التوسع والاستيطان في الأراضي الفلسطينية انحازت أغلبية المجتمع اليهودي لهذه السياسة وأقفلت بذلك مساعي السلام كلها، وقضت على الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية كل بدءاً باتفاق أوسلو ١ و ٢، ووضع نتنياهو جدول المرحلة القادمة مع السلطة الفلسطينية، كانت من أهم أولوياته الأرض أولاً والأمن والتبادلية ثانياً والسلام أخيراً.[٤٠]

ويتساءل أحد المسئولين الأمريكيين عن سبب تزايد المستوطنات في الفترة اللاحقة لاتفاقية أوسلو ويستخلص السبب في عدم ممارسة الولايات المتحدة الضغط الكافي على

الجانب الإسرائيلي لاعتقادهم أن الفلسطينيين حصلوا على ما أرادوه من خلال إعادة الانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة،[٤١] أما "نتنياهو" فكان اعتقاده أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما يستحقون منذ بداية التسوية، وبدأ بالضغط على السلطة لتقديم المزيد من التنازلات على الأرض.

وقد أفضت هذه السياسة إلى المزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني، وكان أبرزها توقيع اتفاقية الخليل في يناير عام ١٩٩٧، وقُسمت المدينة على أثرها إلى قسمين، واستولى اليهود بموجبه على وسط المدينة وقلبها بما فيها الحرم الإبراهيمي وفرضت إسرائيل ترتيبات أمنية معقدة لحماية ما يقارب ٤٠٠ يهودي مقسمين في وسط المدينة.مما جعل حياة السكان الفلسطينيين في المدينة توصف بالجحيم، فأغلب هؤلاء المستوطنين متعصبون دينياً وفكرياً للوجود العربي، مما زاد اعتداءاتهم على الفلسطينيين، وفى أغلب الحالات بتعاون مع سلطات الجيش الإسرائيلي.[٤٢]

بدأت السياسة الإسرائيلية بقيادة "نتنياهو" الرافضة لاتفاقية أوسلو بتغيير الوقائع على الأرض بفرض مشاريع جديدة لإعادة استيطان المناطق الفلسطينية بقوله: " سنحاول أن نغير الواقع من داخل الواقع، وأن نقلص الخسائر التي نجمت عن هذه الاتفاقيات"، وتمثلت هذه السياسة بإرجاع كافة العملية التفاوضية إلى الوراء من خلال مطالبة الجانب الفلسطيني بتنفيذ التزاماتها المتعلقة "بأمن إسرائيل" "والقضاء على بنية الإرهاب"، مما أدخل العملية السياسية في أزمة تتوقف وتفتح طبقا للإرضاءات الإسرائيلية تحت منطلقات ومزاعم أمن إسرائيل المهدد.

وعلى الرغم من التدخلات العربية والدولية لإعادة العملية التفاوضية إلى ما انتهت إليه إلا أن "نتنياهو" بقي رافضاً لجوانب اتفاقية أوسلو كافة لاعتبارها عنصراً محدداً للأمن الإسرائيلي، وجاءت التدخلات الدولية، بإعادة إحياء عملية السلام بعقد اتفاقية جديدة سميت "واى ريفر" ١٩٩٨، وعلى أثرها سيتم انسحاب القوات الإسرائيلية من ١٣٪ من أراضى الضفة الغربية.[٤٣]

وبالمقابل ستعمل السلطة الفلسطينية على القضاء على المعارضة الفلسطينية ومصادرة أسلحتها بناء على خطة أمنية تشرف عليها المخابرات الأمريكية،[٤٤] مع إزالة كافة المواد المعادية لإسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني.وبذلك تصبح السيطرة الفلسطينية على الأراضي التي تم السيطرة عليها إدارياً وأمنياً هي ٢٢٪ وبذلك تبقى إسرائيل مسيطرة على ما يقارب ٨٢٪ من مجمل الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من

مجمل التنازلات الفلسطينية ومحاولتهم قمع كل صور المقاومة، وهو حق مشروع في ظل الاحتلال، إلا أن الشريك الفلسطيني في نظر إسرائيل لم يحقق شيئاً على أرض الواقع، ورجعت إسرائيل لسياستها في وقف تنفيذ الاتفاقيات بما يتناسب مع استراتيجيتها المرحلية إلى أن جاءت حكومة باراك إلى السلطة عام ١٩٩٩،(٤٥) فكانت الآمال الفلسطينية، وبخاصة المفاوض الفلسطيني معلقة على الحكومة الجديدة برئاسة باراك لما اتسمت به من الاعتدال في سياستها "إلا أن الرياح تأتي بما لا تشتهى السفن" فكانت سياستها أكثر تشدداً، إذ أعلن أن القدس لن تعود للعرب وستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل ولا عودة لحدود ٦٧ ولن يزيل المستوطنات وغيرها من اللاءات إلى أن وقّعت اتفاقية شرم الشيخ برعاية مصرية أمريكية لإعادة مسيرة السلام إلى طريقها الصحيح.(٤٦)

كانت السلطة في هذه المرحلة بحاجة إلى بعض التنازلات من الطرف الإسرائيلي بعد أن أخفقت في تحقيق ما وعدت به للفلسطينيين، ومع تزايد الاعتداءات الإسرائيلية من استيطان وإغلاق المعابر زاد الضغط على السلطة والشعب، وبدأت العلاقة تدخل في مرحلة الفتور بعد أن أخفقت السلطة في إدارة جميع الملفات السياسية منها والحياتية والمجتمعية للمواطن الفلسطيني، وتنازلت عن الحقوق الوطنية الفلسطينية في كل عملية تتفاوض مع إسرائيل، وخسرت بذلك السلطة الفلسطينية مكانتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويرجع السبب في ذلك، ليس لخسارتها في العملية التفاوضية وسوء إدارتها للصراع برمته، ولكن يضاف إلى ذلك سوء إدارتها لسلطة الحكم الذاتي وترهل الفساد في مؤسساتها، مما زاد الأعباء على المواطن الفلسطيني فأوضاعها الداخلية لا تسمح لها بتقديم التنازلات لإخراج نفسها من المأزق السياسي والداخلي لسوء الأحوال الاقتصادية في الضفة وقطاع غزة، على أمل أن تنفذ إسرائيل التزاماتها، وسنلاحظ في النهاية أن سوء إدارة العملية التفاوضية والصراع مع إسرائيل ستدخل السلطة في أزمة حقيقة بعد أن انهارت مجمل عمليات التسوية، مما أدخلها في أزمة يصعب الخروج منها على المدى القريب، مما سيسمح لدخول أطراف أخرى في عملية إدارة الصراع.(٤٧)

انطلاقاً مما سبق يمكن القول، إن الهدف الأساسي لمحاولة إسرائيل فتح قنوات جديدة مع الفلسطينيين هو الدخول والانفتاح على العالم العربي، وزيادة التطبيع مع الدول العربية على المستويات كافة من أجل بناء حلمها في السيطرة على مداخل الدول العربية وبناء إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر، وقد ثبت منذ البداية خطورة التوجه نحو التسوية وانعكاساتها الخطيرة على الدول العربية قاطبة وعلى مستقبل القضية الفلسطينية.

الخاتمة:

في المحصلة يتبين أن التسوية السياسية بالنسبة للكيان الصهيوني ما هي إلا آلية من آليات إدارة الصراع وليست حله، وهي آلية ضغط على الدول العربية وعلى السلطة الفلسطينية من أجل كسب المزيد من الوقت لتنفيذ استراتيجيها التوسعية، والهادفة إلى تقوية موقعها الجيواستراتيجي والسياسي في المنطقة.

ومن هنا، خلصت الدراسة من خلال فقراتها التي عالجت الموضوع إلى مجموعة من الخلاصات حول أسباب الفشل الفلسطيني في عملية التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني، وكان أهمها: غياب الآلية التي يتم من خلالها إدارة الصراع مع إسرائيل، نتيجة لغياب الاستراتيجية الثابتة والموحدة للدول العربية في فترة إدارتها، وللسلطة الفلسطينية وصناع القرار فيها، بشكل يمكن من الانطلاق لإدارة سليمة للصراع؛ إضافة إلى اختلاف صانعي القرار حول هذه الاستراتيجية وحول الآليات المتبعة لإدارة الصراع، مما أضعف القدرة التفاوضية لصانعي القرار، وأدخلهم في متاهات ما هو ثابت ومتغير واستراتيجي وتكتيكي.

لذلك توصي الدراسة بإعطاء أهمية أكثر لمجال إدارة الصراع والأزمات من أجل تحقيق إدارة سليمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تكون الأهداف الوطنية العليا هي الأساس في استراتيجية عمل إدارة الصراع، من خلال مطالبة الدول العربية والفلسطينيين بحراك سياسي نابع من رؤية استراتيجية موحدة إزاء عملية إدارة الصراع مع إسرائيل، مع عدم الارتهان على خيار التسوية كأساس ومحدد للعلاقة مع إسرائيل، وحشد الإمكانات كافة، وإن لم تكن عسكرية فيمكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو إعلامية أو قانونية أو مالية كآلية من آليات إدارة الصراع.إلى جانب ذلك، ضرورة وضع آليات جديدة لإدارة الصراع مع إسرائيل تكون فيها القرارات الصادرة ذات توجه استراتيجي ومكمل لمسيرة التحرير.

الهوامش:

١. ماهر الشريف، "البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني- ١٩٠٨-١٩٩٣"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥، ط١، ص: ١٨٢.

٢. خليل حسين، "الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان- مقاربة قانونية- سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي"، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٨، ط١، ص: ١٣٩.

٣. إبراهيم أبراش، "فلسطين في عالم متغير"، رام الله، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، ٢٠٠٣، ط١، ص: ١١.

٤. مجموعة مؤلفين، "العرب ومواجهة إسرائيل- احتمالات المستقبل"، الجزء الأول، الدراسات السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ط١، ص: ١٠٢٦.

٥. للمزيد انظر، "عبد القادر ياسين، "منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود، ظروف النشأة"، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤، ص: ١٨.

٦. إبراهيم أبراش، "فلسطين في عالم متغير"، م. س. ذ، ص: ٣٧.

٧. رفضت إسرائيل هذه المبادرة، في حين اعتبرتها الولايات المتحدة غير كافية من أجل تحقيق السلام العادل والمنشود.

٨. في الوقت نفسه، انهار الاتحاد السوفييتي ومعه النظام العالمي ثنائي القطبية الذي سيطر على السياسة الدولية طوال الفترة ١٩٤٥- ١٩٩١. لمعرفة المزيد حول هذه الفترة، انظر:

- محمد غربي، "الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة"، طوب بريس، ٢٠٠٧، ط٣، ص: ٤١ وما بعدها.

٩. Sela (A) , Ma Oz (M) , The PLO And Israel: From Armed Conflict To Political Solution, 1964- 1994, Palgrave Macmillan, New York, First .Published In November 1997, p 105

١٠. خضر عباس عطوان، "الرؤية الأخلاقية الغربية لقضايا النظام العربي: الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ١٢، خريف ٢٠٠٦، ص: ٩٩.

١١. انطلاقاً من المبادرة التي أعدتها (م. ت. ف) والتي سميت "بمبادرة السلام الفلسطينية" جاء فيها: "على رغبة منظمة التحرير بالاشتراك في مؤتمر سلام دولي يعقد برعاية الأمم

المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة بين الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨"، وطالبت المنظمة باتخاذ ما يلزم لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة، ونشر قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني والإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية.

- سميح فرسون، (ترجمة عطا عبد الوهاب) ، "فلسطين و الفلسطينيون"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ط١، ص: ٤٠٢.

١٢. لم يكن رئيس الوزراء الليكودي "إسحاق شامير" يقدم تنازلات للفلسطينيين، بل كانت سياسته العامة قائمة على القضاء على كافة أشكال الانتفاضة بالتعاون مع الائتلاف الحكومي حزب العمل.

١٣. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، بيروت، شركة التقدم العربي، ٢٠٠١، ط١، ص: ١٣.

١٤. Sela (A) , Ma Oz (M) , The PLO And Israel: From Armed Conflict To Political Solution, 1964- 1994, Palgrave Macmillan, New York, First Published In November 1997, P 107.

١٥. إبراهيم أبراش، "الوضع الراهن للصراع في الشرق الأوسط، تغير في طبيعة الصراع أم في أدواته؟ "، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد١٩، حزيران ٢٠٠٢"، ص: ١٤.

١٦. إن اتفاق أوسلو لم يحقق التسوية المنشودة للفلسطينيين، بل أدى إلى زيادة الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإلى تدهور أوضاع الفلسطينيين المعيشية في الضفة وقطاع غزة، ووفر لسلطات الاحتلال فرصة فرض حقائق جديدة على الأرض جعلت هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتمتعة بالتواصل الجغرافي والقابلة للحياة، أبعد منالاً مما كان.

١٧. Eisenberg (L) , Caplan (N) , Negotiating Arab- Israeli Peace: Patterns, Problems, Possibilities, Indiana University Press, Second Edition, 2010, P 179.

١٨. أخذت إسرائيل في هذه الفترة بنظرية تقسيم الأراضي، أي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى أ– ب– ج، قبل انتهاء المدة المحددة للانسحاب، وأصبح الحكم الذاتي الفلسطيني لا يشمل إلا على ٤٢٪ من الأراضي فقط، ١٨٪ من هذه الأراضي تحت إدارة كاملة للسلطة الفلسطينية، و٢٤٪ إدارة مشتركة، أي الإدارة المدنية للجانب للفلسطينيين والأمني للإسرائيليين.

١٩. إبراهيم أبراش، "فلسطين في عالم متغير"، م. س. ذ، ص: ٢١٨.

٢٠. إن تميز الصراع ما بين صراع فلسطيني إسرائيلي، وصراع عربي إسرائيلي جاء على أساس اختلاف إدارة هذا الصراع في مراحله المختلفة، وانتقال إدارة الصراع من الدول العربية التي كانت متحكمة في ميكانيزمات صناعة القرار وفي الصراع نفسه إلى منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والتي أصبحت هي المتحكمة في كافة آليات إدارة هذا الصراع.

٢١. نتيجة لخطاب جورج بوش، اجتمعت اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وصاغت الأفكار التي أطلقها بوش في خطابه على شكل خطة عرفت باسم خارطة الطريق وجاء بها، وقف الانتفاضة، وتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية لتفض إلى قيام دولة فلسطينية على مراحل بحلول عام ٢٠٠٥ إلى جانب دولة إسرائيل، ولتحقيق ذلك يجب على طرفي الصراع أن يتوصلوا إلى حل للقضايا الأساسية فيما بينهم.

٢٢. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "خارطة الطريق.. إلى أين؟ "، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والنشر، ٢٠٠٤، ط١، ص: ١٤٥.

٢٣. لعل القرار المفقود في هذه الخريطة هو قرار ١٩٤ الذي يوجب السماح للاجئين الفلسطينيين العودة إلى ديارهم، إذ ما رغبوا في ذلك، وأن يتلقوا تعويضاً، أي حل عادل لمشكلة اللاجئين دون النص الصريح على العودة.

٢٤. للمزيد حول خارطة الطريق، انظر، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "خارطة الطريق.. إلى أين؟ "، النص الحرفي لخارطة الطريق منشور باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، م. س. ذ، ص: ١٤٠ إلى ١٧٢.

وانظر، نهلة التكموني، "خارطة الطريق لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا من القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، السنة الجامعية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، ص: ٤٣٦- ٤٤١.

٢٥. نادية محمد مصطفى، "ما بعد انهيار عملية التسوية"، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ط١، ص: ٣١٣.

٢٦. عماد يوسف، جواد الحمد، هاني سليمان، "الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني"، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤، ط١، ص: ١٣٥.

٢٧. الآثار السياسية للتسوية:

- تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة له حق العيش في حدود أمنه أي حصوله على شرعية فلسطينية عربية.
- تكريس حالة التجزئة والضعف في العالم العربي.
- إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين مثل حق اللاجئين في العودة إلى أرض ١٩٤٨م.
- زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.
- توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.
- السيطرة على اقتصاديات المنطقة العربية نتيجة فتح قنوات التطبيع، فأجواء التسوية ستوفر فرص لنمو اقتصادي أفضل.

٢٨. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، م. س. ذ، ص: ٥٢– ٥٣.

٢٩. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "المرجع السابق"، ص: ٨٢– ٨٣.

٣٠. نظام محمد بركات، "الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، مجلة الأنوار، عدد ١٣، ربيع ١٩٩٢، ص: ٧.

٣١. خليل شقاقي، "رؤية إسرائيلية للحل النهائي"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥، ص: ٩.

٣٢. تجدر الإشارة إلى أن قضية سرقة السيارات قد ظهرت وانتشرت بصورة كبيرة في الفترة التي تلت اتفاق أوسلو، لهذا تم الإصرار من الجانب الإسرائيلي على طرحها في المفاوضات مع الطرف الفلسطيني.

٣٣. عاطف إبراهيم عدوان، "دراسة في القضية الفلسطينية"، طبع بدعم من الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥، ص: ٢٢٢– ٢٢٣.

٣٤. محسن محمد صالح، "فلسطين– دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣، ط١، ص: ٤٧٨.

٣٥. للمزيد حول هذه الاتفاقية، انظر، الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، بيروت، شركة التقدم العربي، ٢٠٠١، ط١، ص: ١١.

٣٦. Eisenberg (L) , Caplan (N) , Negotiating Arab- Israeli Peace: Patterns, Problems, Possibilities, Indiana University Press, Second Edition, 2010, P 180.

٣٧. Eisenberg (L) , Caplan (N) , Negotiating Arab- Israeli Peace: Patterns, Problems, Possibilities, Indiana University Press, Second Edition, 2010, P 211.

٣٨. محسن محمد صالح، "فلسطين– دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، م. س. ذ، ص: ٤٧٨– ٤٧٩.

٣٩. سميح فرسون، (ترجمة عطا عبد الوهاب) ، "فلسطين والفلسطينيون"، م. س. ذ، ص: ٤٨٥.

٤٠. نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الأخر المتوازن"، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ط١، ص: ١٣٠.

٤١. Le More (A) , International Assistance To The Palestinians After Oslo, Political Guilt, Wasted Money, Volume 1 De Routledge Studies On The Arab- Israeli Conflict, Published In The USA And Canada By Routledge, First Published 13 Mai 2008, P10.

٤٢. محسن محمد صالح، "فلسطين– دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، م. س. ذ، ص: ٤٨١.

٤٣. مجموعة مؤلفين، "العرب ومواجهة إسرائيل– احتمالات المستقبل"، م. س. ذ، ص: ١٠٧٩.

- للمزيد حول اتفاقية واى ريفر، انظر، طاهر شاش، "مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية– الآمال والتحديات"، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، ط١، ص: ٦٨.

٤٤. Cordesman (A) , Moravitzr (J) , The Israeli- Palestinian War , Escalating To Nowhere, Greenwood Publishing Group, USA, First Published In 2005, P 44.

٤٥. محسن محمد صالح، "فلسطين– دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، م. س. ذ، ص: ٤٨٠– ٤٨١.

٤٦. Swisher (C) , The Truth About Camp David: The Untold Story About The Collapse Of The Middle East Peace Process, Published By Nation Book, New York, 2004, P 16.

٤٧. مجموعة مؤلفين، "العرب ومواجهة إسرائيل– احتمالات المستقبل"، م. س. ذ، ص: ١١٠٨.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

١. إبراهيم أبراش، "فلسطين في عالم متغير"، رام الله، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، ٢٠٠٣، ط١.

٢. إبراهيم أبراش، "الوضع الراهن للصراع في الشرق الأوسط، تغير في طبيعة الصراع أم في أدواته؟ "، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد١٩، حزيران ٢٠٠٢.

٣. خضر عباس عطوان، "الرؤية الأخلاقية الغربية لقضايا النظام العربي: الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ١٢، خريف ٢٠٠٦.

٤. خليل حسين، "الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان– مقاربة قانونية– سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي"، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٨، ط١.

٥. خليل شقاقي، "رؤية إسرائيلية للحل النهائي"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

٦. سميح فرسون، (ترجمة عطا عبد الوهاب) ، "فلسطين و الفلسطينيون"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ط١.

٧. طاهر شاش، "مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية– الآمال والتحديات"، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، ط١.

٨. عاطف إبراهيم عدوان، "دراسة في القضية الفلسطينية"، طبع بدعم من الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥.

٩. عبد القادر ياسين، "منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود، ظروف النشأة"، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤.

١٠. عماد يوسف، جواد الحمد، هاني سليمان، "الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني"، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤، ط١.

١١. الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، بيروت، شركة التقدم العربي، ٢٠٠١، ط١.

١٢. ماهر الشريف، "البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني- ١٩٠٨-١٩٩٣"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥، ط١.

١٣. مجموعة مؤلفين، "العرب ومواجهة إسرائيل- احتمالات المستقبل"، الجزء الأول، الدراسات السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ط١.

١٤. محسن محمد صالح، "فلسطين- دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣، ط١.

١٥. محمد غربي، "الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة"، طوب بريس، ٢٠٠٧، ط٣.

١٦. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "خارطة الطريق.. إلى أين؟ "، بيروت، شركة التقدم العربي، ٢٠٠٤، ط١.

١٧. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، بيروت، شركة التقدم العربي، ٢٠٠١، ط١.

١٨. نادية محمد مصطفى، "ما بعد انهيار عملية التسوية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ط١.

١٩. نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الأخر المتوازن"، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ط١.

٢٠. نظام محمد بركات، "الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، مجلة الأنوار، عدد ١٣، ربيع ١٩٩٢.

٢١. نهلة التكموني، "خارطة الطريق لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا من القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، السنة الجامعية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Cordesman (A) , Moravitzr (J) , The Israeli- Palestinian War , Escalating To Nowhere, Greenwood Publishing Group, USA, First Published In 2005.*
2. *Eisenberg (L) , Caplan (N) , Negotiating Arab- Israeli Peace: Patterns, Problems, Possibilities, Indiana University Press, Second Edition, 2010.*

3. *Le More (A) , International Assistance To The Palestinians After Oslo, Political Guilt, Wasted Money, Volume 1 De Routledge Studies On The Arab- Israeli Conflict, Published In The USA And Canada By Routledge, First Published 13 Mai 2008.*
4. *Sela (A) , Ma Oz (M) , The PLO And Israel: From Armed Conflict To Political Solution, 1964- 1994, Palgrave Macmillan, New York, First Published In November 1997.*
5. *Swisher (C) , The Truth About Camp David: The Untold Story About The Collapse Of The Middle East Peace Process, Published By Nation Book, New York, 2004.*